النَّظْرَةُ الْمَوْسُوعِيَّةُ عِندَ الْمُحَدِّثِينَ

إِعْدادُ:

د. عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَكْر عَابِد

الأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي الْجَامِعَةِ



المقدمة

الحمد لله المحيط بكل شيء، وسع كل شيء رحمة وعلما.

وصلى الله على نبينا محمد المبعوث هاديا ومبشرا ونذيرا، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. أما بعد.

فقد كان هاجس العلماء والخلفاء بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم هو جمع السنّة وحفظها، وتسهيل الاطّلاع عليها، ممّا أدّي إلى ظهور علوم أخرى خادمة للسنّة بعد جمعها، تُنير الطّريق إلى جوانب المعرفة فيها؛ فتعدّدت العلوم المنبثقة من الاهتمام بجمع السنّة والتّثبّت في نقلها وتصنيفها وتهذيبها وشرحها؛ إذ هي المصدر الثّاني للتشريع، والتّطبيق العملي لآيات الذّكر الحكيم؛ كلٌّ ذلك جعل النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين تتّسع إلى ما هو أشمل من الجمع التراكمي للأحاديث والآثار.

لقد بذل علماء الحديث وأئمّة السّنة قُصارى جهدهم في جمع الأحاديث النبويّة، والآثار المصطفويّة، واجتهدوا في تبويبها، وتصنيفها بحسب الحاجة إليها بما يُصلح العباد والبلاد؛ في معاشهم الدنيوي، ومآلهم الأخروي.

فأنتجت لنا تلك الجهود علوما تُعتبر معالمها مداخل للعمل الموسوعي، إلى جانب ما حملته في طياتها من إثراء علمي هائل في مجال علوم السنّة؛ يُمكن أن يُطلق على كلّ جانب منهـــا عمل موسوعي؛ كموسوعة المتون، وموسوعة الرّجال، وموسوعة الأطراف، وموسوعة الزوائد.. وغيرها.

وبالرّغم من أنّ الجهود كانت ولازالت تُبذل في جمع وحصر السّنّة النبويّة؛ إلا إنّه لم يقل أحد، أو جماعة أنّهم أحاطوا بكلّ الأحاديث والآثار النبويّة.

ولازالت فكرة الجمع الموسوعي للسّنّة النبويّة تُراود الكثير من المصنّفين والباحثين؛ بل ازداد الحديث عن الموسوعات الحديثيّة؛ واستعمال كلمة (موسوعة) في أيامنا بازدياد التّذليلات للتِّقَانة الحديثة، المتمثّلة في (الحاسوب) لخدمة أنواع المعرفة والعلوم، وبتسخير كثير من تِقَانة النّشر المكتبي، والفهرسة والتّصنيف الآليّين.

ونحن اليوم نعيش عصر الموسوعات؛ عصر الشّمول الذي لا يقنع فيه النّاس إلا بالاستيعاب الكامل لما يبحثون فيه؛ ويريدون مع هذا الاستيعاب تسهيلا في العرض، وتيسيرا في الوصول إلى المراد.

كما كثر التّساؤل عن المراد من (الموسوعة الحديثيّة)، وما هي الضوابط والمعايير التي يجب أو يُستحسن الالتزام بها عند الشّروع في عمل موسوعي يخدم السّنّة المشرّفة.

ولا سبيل إلى ذلك في نظر المحقّقين إلا من خلال الاستعراض الشّامل، والاستقراء الكامل لكلّ أعمال المحدّثين؛ الأئمّة السابقين؛ التي اتّسمت بالجمع الموسوعي للسّنّة المشرّفة، وما بذلوه في سبيل جمعها وتنقيتها وتوضيحها، وتيسير الاطلاع عليها، وما نتج عن ذلك من العلوم المتمّمة والمكمّلة؛ فهم سلفنا الصالح؛ بهداهم نقتدي، وعلى نهجهم نسير ونهتدي.

من هنا بدت أهمّيّة الكتابة في النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين.

هدف البحث: الهدف منه سبر الضّوابط التي انتهجها الأئمّة في جمعهم الموسوعي للأحاديث الشّريفة؛ لوضع معايير لمفهوم العمل الموسوعي في جمع الأحاديث بما يليق بخدمة السّنّة المشرّفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتمّ التّسليم.

نطاق البحث: أهم أعمال المحدّثين التي تميّزت بالجمع الموسوعي لأمهات

كتب متون السّنّة؛ متمثلة في (جامع الأصول) لابن الأثير؛ حيث تصدّى لنصوص أحاديث في كتبٍ قد حُرّرت وضُبطت من قبل الأئمّة، و(جامع المسانيد والسُّنن) لابن كثير؛ فقد جمع بين كتب اختلفت مناهج مؤلفيها في المنهج والمضمون، على اختلاف درجات الأحاديث من الصّحة والضّعـف، و(جمع الجوامع) للسّيوطي؛ حيث انتهج تقسيم الأحاديث إلى قوليّة وفعليّة في أكثر كتب السّنّة الموجودة، معتمدا منهجا فذّا في الفهرسة والإحالة.

منهج البحث: جمعٌ بين المنهجين؛ التّاريخي والوصفي؛ مما يصل بالباحث إلى نتيجة هادفة.

خطّة البحث: يقع البحث في مقدّمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة، فبعد المقدّمة:

تمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في الدّراسات السّابقة.

المطلب الثاني: في معنى (موسوعة).

المطلب الثالث: في المراد من (موسوعة حديثيّة)و(النّظرة الموسوعيّة).

الفصل الأول: في لمحة تاريخيّة عن بدايات الجمع الموسوعي عند المحدّثين.

الفصل الثاني: في النّظرة الموسوعيّة عند ابن الأثير.

وفيه ترجمة موجزة له، وتعريف بكتابه، ومنهجه، ثمّ الضّوابط الموسوعيّة عنده، فكانت مباحثه كالآتي:

المبحث الأول: في ترجمة ابن الأثير.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب (جامع الأصول).

المبحث الثّالث: في منهج ابن الأثير في كتابه.

المبحث الرّابع: في الضّوابط الموسوعيّة عند ابن الأثير.

الفصل الثّالث: في النّظرة الموسوعيّة عند ابن كثير.

وفيه ترجمة موجزة له، وتعريف بكتابه، ومنهجه فيه، ثم الضّوابط الموسوعيّة عنده، فكانت مباحثه كالآتي:

المبحث الأوّل: في ترجمة ابن كثير.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب (جامع المسانيد والسُّنن).

المبحث الثّالث: في منهج ابن كثير في كتابه.

المبحث الرّابع: في الضّوابط الموسوعيّة عند ابن كثير.

الفصل الرّابع: في النّظرة الموسوعيّة عند السّيوطي.

وفيه ترجمة موجزة له، وتعريف بكتابه، ومنهجه، والضّوابط الموسوعيّة عنده؛ فكانت مباحثه كالآتي:

المبحث الأوّل: في ترجمة السّيوطي.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب (جمع الجوامع).

المبحث الثّالث: في منهج السّيوطي في كتابه.

المبحث الرّابع: في الضّوابط الموسوعيّة عند السّيوطي من خلال كتابه (جمع الجوامع).

الفصل الخامس: في معالم النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين.

الخاتمة: وفيها نتيجة البحث.

وبعدُ؛ فهذه عُجالة المُقلّ، وجَهد المنشغل؛ فأسأل الله العلي القدير السلامة من الخطأ والزّلل؛ فإن كان صوابا فمن الله له الحمد والمنّة، وإن كانت الأخرى؛ فأستغفر الله العظيم في الآخرة والأولى.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا.

التَّمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: في الدّراسات السّابقة

وقفت على رسالة علميّة بعنوان: منهج لتصنيف موسوعة حديثيّة جامعة، تقدّم بها الدّكتور عبد القادر أحمد عبد القادر رحمه الله لنيل درجـــة العالِمِيَّة (الماجستير) في قسم الدّراسات العليا بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة في العام الجامعي ١٤٠٢هـ – ١٤٠٣هـ.

ومن خلال عنوانها يظهر لنا مضمونها؛ إذ هي دراسة علميّة لوضع تصوّرٍ لمنهجٍ تصنيفِ موسوعةٍ حديثيّةٍ جامعة. وقد صرّح بأنّ الرّسالة: عبارة عن خطّة أو منهج مقترح للكيفيّة التي يمكن بها بناء موسوعة جامعة لشتات الأحاديث النبويّة في العقائد والأحكام والسّير والآداب والفتن والملاحم، وغير ذلك، بالإضافة إلى أحاديث الصّحابة وأئمّة التّابعين، وغيرهم؛ بحيث تشمل هذه المجموعة الضّخمة من الأحاديث المتنوّعة كافة جوانب الشّريعة.

وقد قسّم الرّسالة إلى قسمين رئيسين:

الأوّل: في المنهج المقترح لبناء الموسوعة، وضمّنه الأُسس التي رُوعيت في اختيار كتب السنّة التي ستُبنى عليها الموسوعة.

وكذلك الخطّة المقترحة لبناء الموسوعة بمساعدة الحاسوب (الكمبيوتر).

الثّـــاني: جعله بمثابة دراسة تفصيليّة في بعض مصادر الموسوعة من كتب السنّة. أمّا النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين فقد جاءت عرضا في مقدمات الرّسالة، كما إنّ موضوعها هو في وضع منهج لعمل موسوعة حديثيّة، بينما بحثُنا في استجلاء القواعد والضّوابط الموسوعيّة عند المحدّثين.

المطلب الثاني: في معنى (موسوعة)

جاء مصطلح (موسوعة) مرادفا لمصطلح: (دائرة المعارف)؛ في ترجمة المصطلح اللاتيني: **encyclopedia** (إنسيكلوبيديا).

وقلنا: مصطلحٌ؛ لأن كلمة (موسوعة) شاع استعمالها على عكس معناها في أصل اللغة العربية؛ إذ أصل الكلمة: وَسِعَ، والمفعول منها: مَوْسُوعٌ؛ أي وسعه غيره، فإذا قلنا: مَوْسُوعَة، أي وسعها غيرها وشملها وأحاط بها.

بينما الشائع على الألسنة في عصرنا أن تكون هي الحاوية للشيء المراد جمعه، ومحيطة بأجزائه. وهذا المعنى الأخير اعتمده مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ حيث جاء في المعجم الوسيط: «الموسوعة: كتاب يجمع معلومات في كل ميادين المعرفة، أو في ميدان منها، مرتبة ترتيبا أبجديا؛ (مُحْدَثٌ)...»[1]

وقالوا في معنى (دائرة المعارف): «[الموسوعة]: عمل يضم معلومات عن مختلف ميادين المعرفة أو عن ميدان خاص منها، ويكون عادة مرتبا ترتيبا هجائيا.»[2]

كأنهم يرون عدم التفريق بين مصطلح (موسوعة) ومصطلح (دائرة المعارف).

وكذا الحال جاء المعنى في الموسوعة العربية الميسرة: «يقصد بكلمة موسوعة أو دائرة معارف: كل مؤلَّف يجمع بين دفتيه من الحقائق جميع ما يدخل في دائرة العلم الإنساني.

وهي إما أن تكون معلومات عامة مختصرة في جميع ميادين المعرفة. أو

---

(١) المعجم الوسيط (١٠٣١/٢).

(٢) المصدر نفسه (٣٠٢/١).

تشتمل على فرع من فروع المعرفة»[١].

وأيضا في المعجم الأدبي[٢] جعل (موسوعة) تعني:

١- دائرة معارف، وهي أصلا كتاب ضخم تعالج فيه موضوعات شتى..، من المعارف والمهارات البشرية..

٢- كتاب يفصل كليات علم أو فن، وجزئياته، وتُرتب مواده حسب تقارب الموضوعات المعالجة، أو حسب تسلسلها الأبجدي؛ بحيث يسهل الوصول إليها على أيسر السبل.

ويضيف واضعا معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب[٣] كلمة (مَعْلَمَةٍ) إلى (موسوعة) و(دائرة المعارف) في ترجمة المصطلح اللاتيني encyclopedia (إنسيكلوبيديا) ويقولان:

١ - مؤلَّف يتضمّن بيانا عن كلّ فروع المعرفة، وتُرتّب مواده عادة ترتيبا هجائيّا.

٢ - مؤلَّف يتضمّن كلّ ما وصلت إليه المعرفة عند نشره في فنّ أو علم معيّن، وتُرتّب مواده عادة ترتيبا هجائيّا , أو غير ذلك.

وجاء في مقدّمة الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة تعريف (الموسوعة) مشتملا الألفاظ الثلاثة أيضا[٤]: «تطلق الموسوعة - أو دائرة المعارف، أو المَعْلَمة - على: المؤلَّف الشّامل لجميع معلومات علم أو أكثر؛ معروضة من خلال عناوين

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٧٨٠).

(٢) جبّور عبد النور: المعجم الأدبي (ص٢٧٠).

(٣) وهبة والمهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (ص ٣٩٦).

(٤) الموسوعة الفقهيّة - الكويت (١/ص ٥٣ مادة ٤٧).

متعارف عليها، بترتيب معيّن لا يحتاج معه إلى خبرة وممارسة، مكتوبة بأسلوب مبسّط لا يتطلّب فهمه توسّط المدرّس أو الشّروح، بل يكفي للاستفادة منها الحد الأوسط من الثّقافة العامّة، مع الإلمام بالعلم الموضوعة له.

ولابدّ مع هذا كلّه من توافر دواعي الثّقة بمعلوماتها بعزوها للمراجع المعتمدة، أو نسبتها إلى المختصّين الذين عُهد إليهم بتدوينها، ممن يُطمأن بصدورها عنهم.

فخصائص (الموسوعة) التي تُوجب لها استحقاق هذه التّسمية هي: الشّمول، والتّرتيب السّهل، والأسلوب المبسّط، وموجبات الثّقة..» لكن يُخالف في الجمع بين (موسوعة) و(دائرة معارف) في ترجمة المصطلح اللاتيني، محقّقا كتاب مفتاح السّعادة لطاش كبري زاده[1] في مقدّمة التّحقيق: «أمّا لفظ موسوعة؛ فنفضّل أن يقتصر استخدامه وإطلاقه على دوائر المعارف التي تتناول موضوعا واحدا بالذّات، أو عددا قليلا من الموضوعات؛ ولا تشتمل على المعرفة جميعـــا؛ مثـــال ذلك: الموسوعة الطبيّة، أو الموسوعة الزّراعيّة، أو الموسوعة الفلسفيّة.. إلخ.

ويمكن أن تتناول الموسوعة فروع العلوم المختلفة، ومع ذلك تظلّ موسوعة أيضاً.

فدائرة المعارف encyclopedia (إنسيكلوبيديا) هي كتاب أعمّ من أن يُوضع مع أي فرع من فروع المعرفة البشريّة يتناول المعرفة بصفة عامّة.

والموسوعة: كتاب يتناول داخل دفّتيه علما من العلوم أو فرعا من فروع العلم؛ بحيث لا يمكن في الحالة الأولى وضعه مع أيّ فرع من فروع العلم، وفي

(١) بكري وأبو النّور: تقدمة تحقيق مفتاح السّعادة (ص ٣٦).

الحالة الثّانية لا يمكن وضعه مع مبحث من مباحث الفرع.)).

ومن جهة أخرى يعترض بعض أفاضل العصر على استخدام هذين المصطلحين، ويرى استبدالهما بألفاظ وردت في استخدام الأوائل في التّعبير عن معنيهما؛ مثل: جَمْهَرَة، أو مَعْلَمَة.

يقول الأستاذ محمود شاكر: ((دائرة المعارف أو موسوعة؛ كما هو شائع؛ اخترت أن أسمّيها كما سمّى أسلافنا كتبهم: جمهرة الّلغة، وجمهرة الأنساب، وجمهرة الأمثال..، وجمع جمهرة: جماهر.))[١].

وقال في موضع آخر: ((.. وإن كنت لا أرتاح إلى هذا الّلفظ (دائرة معارف) لأنه ترجمة، وأوثر عليه الّلفظ الذي شاع وجهلناه اليوم وهو لفظ (الجمهرة) في مثل هذا المعنى نفسه..)).

وقال في معنى (دائرة المعارف): ((فالجمهرة أو دائرة المعارف إنما هي: مؤلّف يتضمّن معرفة صحيحة سليمة وافية عن كل موضوع يحتاج النّاس إلى معرفته، ويستوعب في كلّ مادّة من موادّه خلاصة ما ينبغي أن تعرفه عن هذا الموضوع أو ذاك..))[٢].

ومثله بكر أبو زيد في عدم الرّضا باستعمال مصطلح (موسوعة) ويرى استبدالها بكلمة: مَعْلَمَة فيقول: ((معلمة: هذا هو الّلفظ الذي يُعبّر عن المراد منه بوضوح وسلامة مبنى، وقد لهج المعاصرون بلفظ (موسوعة) وهو اصطلاح قريب العهد.))[٣]

وصفوة القول: إن ما ذهب إليه المنَظّرون في المعجم الوسيط يعتبر هو

(١) شاكر: المتنبي (ص٥٥ هـ ١).

(٢) أباطيل وأسمار (ص٢٧٣ مختصر بحروفه)

(٣) أبو زيد: فقه النوازل (١/١٠٢ هـ ١).

المعنى الجامع لمصطلح (موسوعة)؛ فقد اتّفق عليه أغلب المعَرِّفين منَ أصحاب المعاجم، ومَنْ ذكرنا من أدباء العصر؛ وهو نابع من معاني أصل الكلمة (وسع)؛ إذ هي كلمة تدل على خلاف الضّيق والعسر.[1] ويُقال: أوسعه ووسَّعه؛ صيره واسعا. ووسِعَ الشيءُ الشيءَ؛ لم يضق عنه.[2]

والسِّعَةُ تقال في: الأمكنة، وفي الحال، وفي الفعل كالقُدْرَةِ والجُود ونحو ذلك.[3]

ومن معاني السِّعَة: الإحاطة؛ كما في قوله تعالى ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ وصفٌ له سبحانه نحو قوله تعالى ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾؛ والإحاطة تُقال على وجهين:

أحدهما: في الأجسام؛ نحو أحطتُّ بمكان كذا، أو تُستعمل في الحفظ نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ أي حافظ له من جميع جهاته..

والثاني: في العلم؛ نحو قوله تعالى ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾..

والإحاطة بالشّيء علما هي: أن تعلم وجوده وجنسه وكيفيّته وغرضه المقصود به، وبإيجاده، وما يكون به ومنه؛ وذلك ليس إلا لله تعالى.[4]

مما سبق أُخذ معنى قولهم (موسوعة) حيث أريد بها الوُسْعُ والإحاطة والشّمول؛ بالعودة إلى أصل الكلمة، لا إلى معنى وزنها.

أما ما ذكره الأفاضل في الموسوعة الفقهيّة الكويتية فهو لم يخالف المعنى المذكور في المعجم الوسيط؛ بل هو موافق له بزيادة بسطٍ نابعٍ من طبيعة عمل

(١) ابن فارس: المقاييس (٦/١٠٩).

(٢) ابن منظور: اللسان (٨/٤٨٣٥).

(٣) الراغب: المفردات (ص ٥٢٣).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٣٦-١٣٧).

الموسوعة نفسها؛ يُستهدى به في ضوابط الموسوعات الشّرعية، ومنها الموسوعات الحديثيّة.

وما اعترض به من اعترض على استخدام (موسوعة) و (دائرة معارف)؛ فهي وُجهة نظر لها اعتبارها، لكن لا يمنع ذلك من استخدامهما مادامتا لم تخرجا عن الأصول العربيّة للكلمة؛ فاللّغة العربية واسعة ويمكنها أن تحتضن معاني جديدة نابعة من أصولها، تعارف عليها أهل لسانها والمنظّرون من علمائها. والله أعلم وأحكم.

المطلب الثالث:

في المراد من قولنا: (موسوعة حديثية) و (النظرة الموسوعية).

بعد أن ظهر لنا المراد من قولنا (موسوعة)؛ كان لزاما علينا بيان معناها مقيدة بعلم من العلوم؛ كعلم الحديث الشريف.

إذ إن إضافة كلمة (موسوعة) إلى (الحديث) أو وصفها بأنها(حديثية) صار قيدا لها أخرجها من معناها العام المرادف لمعنى (دائرة معارف) عامة. وأصبحنا بحاجة إلى تحديد معناها بما يتناسب وما أضيفت إليه؛ ولا يظهر ذلك إلا بمعرفة معنى ما أضيفت إليه وهو (الحديث). ومعنى (الحديث) في اصطلاح أهل العلم به هو: ما أُضيف إلى النبي ﷺ.[1]

وما أضيف إلى النبي ﷺ قد يكون: قولا أو فعلا أو تقريراً، أو وصفا خَلْقيا أو خُلُقيا؛ فكل هذا يدخل تحت معنى الحديث.

فيمكن أن نقول إن معنى (موسوعة حديثية):

مؤلّف يجمع كل ما أضيف إلى النبي ﷺ مرتبا ترتيبا هجائيا.

(١) السيوطي: تدريب الراوي (١/ ٢٩).

لكنّ ما أُضيف إلى النّبي ﷺ يحتاج إلى معرفة طريق وصوله إلينا، ومدى الثّقة بنقله، وكذا ما أشكل علينا منه يحتاج إلى نقل ما يتعلّق به من آثار الصّحابة المشاهدين للتّنزيل والمرافقين للنّبي ﷺ في حلّه وترحاله، ليلا ونهارا. إلى جانب العلوم الخادمة الأخرى؛ كتفسير الغريب، وتوضيح المشكل، وبيان المهمل، وإصلاح الغلط، والشروح، والعلل؛ وغيرها.

وهذا ما عنيناه في قولنا: النظّرة الموسوعيّة؛ وهو أن نتجاوز الجمع التّراكمي للأحاديث والآثار إلى كلّ ما يدخل تحت علوم السّنّة النّبويّة بهدف الوقوف على صحّة الأحاديث وضعفها، وبيان ما يُحتجّ به، وما لا يُحتجّ به، وما يُستنبّط منها من أحكام وآداب وغير ذلك بيسر وسهولة.والله أعلم وأحكم.

الفصل الأوّل:

في لمحة تاريخيّة عن بدايات الجمع الموسوعي عند المحدّثين

منذ أن سنَّ صحابة رسول الله ﷺ الرّحلة في طلب الحديث، والتّثبّت فيه، أخذ أهل العلم يرحلون، ويجوبون الآفاق طلباً للسّماع، وجمع أحاديث النبي ﷺ.

ويُعدُّ أمر الخليفة الرّاشد عُمر بن عبد العزيز رحمه الله (ت ١٠١هـ) بمثابة الأمر الرّسمي من قبل دولة الخلافة الإسلاميّة لجمع وتدوين السّنّة؛ فانتشرت إثر ذلك الدّواوين الكبيرة في الحديث؛ كالموطّآت والمسانيد والمصنّفات والجوامع، وغيرها.

وما إن أطلَّ القرن الخامس الهجري حتى أصبحت المكتبة الاسلاميّة تزخر بتلك المصنّفات، وهاتيك المؤلّفات العظيمة في الحديث الشّريف.

وكانت الدّولة الإسلامية قد ضربت بأطنابها في مشارق الأرض ومغاربها؛ فساعد ذلك على سهولة التّنقل والتّرحال بين أقطارها، مما زاد في كثرة المرتحلين من أصحاب الحديث يسمعون، ويُسمع منهم.

وأمام عِظم تلك المؤلّفات المحرّرة، وحاجة طلاب العلم إلى الرّحلة بقصد الرّواية والسّماع، والتفقّه والدّراية؛ تشوَّف بعضهم إلى الجمع بين تلك المصنّفات، وخاصّة بعد ظهور الصّحيحين، وعناية أهل العلم بهما.

كان لشيوع كتابَي الصّحيحين بين أهل العلم في أنحاء المعمورة أثَرٌ في تَوَحُّدِ التَّوَجُّهِ لوضع نواة العمل الموسوعي في سبيل موسوعة حديثيّة كبرى.

فمن أوائل مَنْ جمع بين الصّحيحين؛ الحافظ القدوة، أبو محمّد إسماعيل بن إبراهيم السّرخسي القرّاب (ت٤١٤هـ) فقد نسبت إليه المصادر كتاب (الجمع

بين الصحيحين) بأسانيده.[1]

والفقيه الحافظ أبو بكر أحمد بن محمّد البرقاني (ت ٤٢٥هـ) صنّف مُسنداً ضمّنه ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم.[2]

والإمام المحدّث أبو عبد الله محمّد بن أبي نصر فُتُوح بن عبد الله الأزدي الحميدي، الأندلسي؛ نزيل بغداد (ت٤٨٨هـ)[3]؛ الذي استفاد من الدّراسات القائمة حول الصّحيحين؛ كالأطراف، والُمستخرجات، إلى جانب استفادته من جمع أبي بكر البرقاني بين الصّحيحين.

فكانت تلك الجهود هي النّواة الأولى للعمل الموسوعي في جمع متون الحديث الشريف؛ حيث أخذت فكرة الجمع هذه تتعدى (الصّحيحين) إلى غيرهما من كتب السّنّة.

ولعلّ من أبرز من سجّلت لنا كُتب التّاريخ اسمه في الزّيادة على الجمع بين الصّحيحين؛ المحدّث الشّهير: رَزِين بن معاوية الأندلسي؛ المجاور بمكة المكرمة (ت ٥٢٥ هـ)[4]؛ فقد جرّد الصّحيحين، والسُّنن لأبي داود، والجامع للتّرمذي، والسُّنن للنّسائي؛ مضيفاً إليها الموطّأ للإمام مالك؛ وجمع بينها على ترتيب أبواب صحيح البخاري.

لكن الحافظ ابن الجوزي (أبا الفرج عبد الرحمن بن علي ٥٩٧هـ) نهج منهجاً آخر في الجمع إلى الصّحيحين؛ فقد جمع إليهما مسند أحمد بن حنبل؛

(١) انظر: ابن الصّلاح: طبقات الفقهاء الشّافعية (٤١٤/١)والذّهبي: النّبلاء (٣٧٩/١٧)

(٢) انظر: الخطيب: تاريخ بغداد (٢٦/٦) والذّهبي: النّبلاء (٤٦٤/١٧).

(٣) انظر: ابن بشكوال: الصّلة (٥٦٠/٢) والذّهبي:النّبلاء (١٢٠/١٩).

(٤) انظر: ابن نقطة: تكملة الإكمال (٢٤٥/٤) والذّهبي: النّبلاء (٢٠/ ٢٠٤) والفاسي: العقد الثّمين (٣٩٨/٤)

وناهيك به من ديوان عظيم، وجامع التّرمذي لتصدّره للحكم على الأحاديث، ورتّب ذلك بحسب مسانيد الصّحابة.[١]

ثم جاء المبارك ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) فنظر في عمل رزين؛ مما حفزه لإعادة النّظر فيه؛ مع الاستفادة من الدّراسات الأخرى المماثلة، والمساعدة؛ ككتب الأطراف، وغريب الحديث؛ فوضع كتابه الموسوعي (جامع الأصول) على أبواب العلم؛ بمنهج واضح بيَّنه في مقدّمته[٢]

ويُعدُّ عمله هذا رافدا من روافد العمل الموسوعي في سبيل جمع السّنّة النّبويّة؛ لأنّه اقتصر على المتون دون الأسانيد في كتب معيَّنة محرّرة.

بينما العناية بالصّحيحين وغيرهما من كتب أصول السنَّة لم تقتصر على المتون فقط، بل بالأسانيد أيضا؛ مثل العناية بأطرافها[٣].

ومن أوائل كتب الأطـراف: أطراف الصّحيحين لأبي محمد خلف بن محمّد بن علي بن حمدون الو اسطي (ت ٤٠١هـ)[٤]، ولأبي مسعود إبراهيم بن محمّد بن عُبيد الدّمشقي (بعد٤٠٠ هـ)[٥] وأطراف الكتب الستّة لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ هـ)[٦]، والإشراف على معرفة الأطراف؛ لأبي

---

(١) انظر: ابن خلكان: الوفيات (١٤٠/٣) والذهبي: النبلاء (٣٦٥/٢١).

(٢) سنعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٣) المراد بالأطراف في اصطلاح المحدثين: ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وجمع أسانيده على سبيل الاستيعاب، أو مقيدا بكتب مخصوصة. انظر: السيوطي: تدريب الراوي (١٤٥/٢)، والكتاني: الرسالة المستطرفة (ص١٢٥).

(٤) انظر: الخطيب: تاريخ بغداد (٢٨٨/٩) والذهبي: النبلاء (٢٦٠/١٧).

(٥) المصدر السابق: تاريخ بغداد (١١٢/٧) والنبلاء (٢٢٧/١٧).

(٦) انظر: ابن خلكان: الوفيات (٢٨٧/٤) والذهبي: النبلاء (٣٦١/١٩).

القاسم بن عساكر (ت٥٧١ هـ)[١]؛ في أطراف السّنن الأربعة.

ويكتمل المنهج في العمل الموسوعي في الأطراف على يد أبي الحجاج يوسف بن عبد الرّحمن المزي (ت٧٤٧ هـ)[٢] في كتابه تُحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، والحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)[٣] في كتابه إتحاف المهرة بأطراف العشرة.

إلا أن جمع السّنة وَفْقًا للأطراف يُعدُّ رافداً من روافد العمل الموسوعي؛ اهتمّ بجانب الإسناد أكثر؛ حيث إنّ كُتب الأطراف لم تلتزم ذكر المتن كاملا، بل أحيانا تكتفي بالمعنى.

ويتنبّه إلى ذلك الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عُمر بن كثير الدّمشقي (ت٧٧٤هـ) فيعقد العزم على الجمع الموسوعي للسّنّة جمعاً يتضمّن العناية بالأسانيد والمتون معا؛ وخاصّة بعد اطلاعه على عمل الحافظ أبي بكر محمّد بن عبد الله؛ ابن المحب الصّامت (ت٧٨٩ هـ)[٤] في ترتيبه لأحاديث المسند للإمام أحمد بن حنبل.

فبدأ العمل في كتابه الموسوعي العظيم: جامع المسانيد والسُّنَن؛ جمع فيه أحاديث الصّحيحين والسُّنن الأربعة ومسند أحمد والبزّار وأبي يعلى والمعجم الكبير للطّبراني؛ مستفيدا من عمل شيخه المزّي في الأطراف، ومن ترتيب ابن

---

(١) المصدر نفسه: الوفيات (٣/ ٣٠٩) والنبلاء (٢٠/٥٥٤)

(٢) انظر: الذهبي: المعجم المختص (ص٢٩٩رقم ٣٨٠) وابن حجر: الدرر الكامنة (٥/٢٣٣).

(٣) انظر: ابن فهد: لحظ الألحاظ (ص٣٢٦) وابن العماد: الشذرات (٧/ ٢٧٠).

(٤) انظر: ابن حجر: إنباء الغمر (٢/٢٧٠) وابن عبد الهادي: الجوهر المنضد (ص ١٢٠ – ١٢١)

المحب لمسند أحمد، حيث يذكر المتون كاملة مع أسانيدها.

لكن كتابه لم يكتمل حيث أدركته منيّته قبل إتمامه رحمه الله، وما تركه لنا يُعدُّ نبراساً في بيان منهجه العلمي في العمل الموسوعي.(١)

بيد أن الكتب التي جمع أحاديثَها ابنُ الأثير أو ابنُ كثير في عمليهما الموسوعي لا تمثل كل ما أُلّف وصُنّف في الحديث الشريف؛ فما زالت هناك كتب كثيرة تحمل في ثناياها من الأحاديث والرّوايات المتعددة في باب المقبول من السّنّة، ولا يمكن إغفالها، وليس أدلَّ على ذلك من التّأليف في الزّوائد على الصّحيحين والكتب الأربعة.

والتّأليف في الزّوائد يُعتبر رافدا من روافد الجمع الموسوعي للسّنّة النّبويّة؛ خاصّة إذا كانت زوائدَ كُتبٍ فُقِدَت ولم تصل إلينا، أو وصلت وكانت ناقصة؛ مثل: كتب الزّوائد التي صنعها الحافظ نور الدّين أبو الحسن علي بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)(٢)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة؛ للحافظ شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر الكناني البُوصيري (ت٨٤٠ هـ)(٣)، وغيرها.

ومن جانب آخر نجد الإمام جلال الدّين السّيوطي (ت ٩١١هـ) يلحظ في الجمع الموسوعي ملحظاً آخر، فيُدلي بدلوه في هذا المَشْرَعِ باهتمامه بألفاظ متون الأحاديث في كتابه جمع الجوامع؛ جامعا فيه مُتون كتب كثيرة، مصنِّفًا إيّاها على نسق اعتمده، ونهج اتّبعه، مرتَّبًا على حروف المعجم في الأحاديث القوليّة، وعلى المسانيد في الأحاديث الفعليّة وما يجري مجراها، تاركا الباب مفتوحا لإتمام ما بدأه لمن يأتي بعده.(٤)

---

(١) سيأتي الكلام عليه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر: ابن حجر: إنباء الغمر (٥/ ٢٥٦) والسخاوي: الضوء اللامع (٥/ ٢٠٠).

(٣) المصدر نفسه: إنباء الغمر (٨/ ٤٣١) والضوء اللامع (١/ ٢٥١).

(٤) سيأتي الكلام عليه في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى

إلا إنّ الجمع الموسوعي للسنة النبوية لا يُدرِكُ غَوْرَه، ولا يُحيط بجميعه فرد لوحده، أو شخص بمفرده؛ قال الإمام الشافعي رحمه الله: «لا نعلم رجلا جمع السُّنـــّة فلم يذهب منها عليه شيء؛ فإذا جُمع علمُ عامَّة أهل العلم بها أُتي على السُّننِ. وإذا فُرّق علم كلّ واحد منهم؛ ذهب عليه الشيءُ منها؛ ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره.»[1]

فلا بد من العمل الجماعي؛ بتوالي الجهود، واجتماع السواعد للإحاطة بجميع السّنّة؛ يتبع الخلف فيها السّلف، ويُكمل الّلاحق عمل السّابق؛

يقول الحافظ ابن حجر: «لقد كان استيعاب الأحاديث سهلا لو أراد القادر على كلّ شيء؛ وذلك بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر مَنْ بعده مـــا اطّلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها؛ فتكون كالذّيل عليه، وكذا مَنْ بعده؛ فلا يمضي كثير من الزّمان إلا وقد استوعبت , وصارت تلك المصنّفات كالمصنّف الواحد، ولعمري كان هذا في غاية الحسن والسّداد، لكن قدَّر الله وما شاء فعل.»[2]

فالحافظ يتلمّح جمع السّنّة في موسوعة كبرى من خلال عمل جماعي تتعاقب عليه الأجيال؛ حتى ينتظم عقد الأحاديث النبويّة في موسوعة جامعة كالمصنّف الواحد. وهذا ما يجب على الرّاغبين في عمل موسوعي يخـــدم السّنّة النّبويّة؛ بأن تتضافر الجهود، وتجتمع الآراء متكاتفة؛ كل في اختصاصه، مخلصين لله تعالى، لا يرجون المثوبة إلا منه سبحانه وتعالى، بعيداً عن جميع الأغراض الدنيويّة؛ فإنّما الأعمال بالنّيّات، وما كان لله بقي. والله أعلم.

(١) الشافعي: الرسالة (ص٤٢- ٤٣ ط شاكر).

(٢) انظر: البقاعي: النكت الوفية (١/٢٨٧ رسالة ماجستير) والسيوطي: البحر الذي زخر (٢/٧٦٠) وتدريب الراوي (١/٨٢).

الفصل الثّاني: في النّظرة الموسوعيّة عند ابن الأثير

المبحث الأول: في ترجمة ابن الأثير(١)

اسمه: هو المبارك بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشّيباني، الجزري، ثم الموصلي، الشّافعي. يكنى أبا السّعادات، ويلقب مجد الدّين، ويُعرف بابن الأثير.

ولادته وحياته: ولد في أحد الرّبيعين سنة (٥٤٤ هـ) بالجزيرة من أرض العراق، و بها نشأ، ثمّ انتقل إلى الموصل سنة (٥٦٥ هـ) و بها طلب العلم، ورحل إلى بغداد في طريقه للحج وسمع بها، وتنقّل في الولايات بالموصل، واتّصل بخدمة الأمير مجاهد الدّين قايماز بن عبد الله الزّيني؛ وكان نائب المملكة؛ فكتب بين يديه، وأنشأ عنه إلى الملوك، ثم اتّصل بخدمة عزّ الدين مسعود بن مودود صاحب الموصل، وتولّى ديوان رسائله، وكتب له إلى أن توفّي، ثم اتّصل بولده نور الدّين أرسلان شاه، فحظي عنده، وتوفّرت حرمته لديه، وكتب له مدّة. ثمّ عرض له مرض كفَّ يديه ورجليه فمنعه من الكتابة مطلقا، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء.

وأنشأ رباطا بقرية من قرى الموصل تسمّى: قصر حرب، ووقف أملاكه عليه وعلى داره التي يسكنها بالموصل.

---

(١) ترجمته مقتبسة من: القفطي: إنباه الرواة (٢٥٧/٣- ٢٦٠) وياقوت: معجم الأدباء (٢٢٦٨/٥ رقم ٩٣٣) وابن نقطة: تكملة الإكمال (١٢٣/١) وابن الأثير: الكامل في التاريخ (٣٠٢/٩) وابن خلكان: وفيات الأعيان (١٤١/٤ رقم ٥٥٢) والذهبي: النبلاء (٤٨٨/٢١ رقم ٢٥٢) وتاريخ الإسلام (١٤٦/١٣ رقم٣١٤) والسبكي: طبقات الشافعية (٣٦٦/٨ رقم ١٢٦٢) والزاوي والطناحي: مقدمة تحقيق النهاية لابن الأثير.

أقوال العلماء فيه:

قال علي بن يوسف القفطي (٦٢٤ هـ): كاتب فاضل، له معرفة تامّة بالأدب، ونظر حسن في العلوم الشّرعيّة.

وقال ياقوت (٦٢٦هـ): وكان عالما فاضلا، وسيّدا كاملا، قد جمع بين علم العربيّة والقرآن، والنّحو واللّغة، والحديث وشيوخه وصحّته وسقمه، والفقه، وكان شافعيّا، وصنّف في كل ذلك تصانيف؛ هي مشهورة بالموصل وغيرها. قال ابن نقطة (٦٢٩هـ): كان فاضلا ثقة.

ونقل ابن خلكان (٦٨١هـ) عن أبي البركات ابن المستوفي صاحب (تاريخ إربل) في حقه: أشهر العلماء ذكراً، وأكبر النّبلاء قدراً، وأحد الأفاضل المشار إليهم، وفرد الأماثل المعتمد في الأمور عليهم. وقال الذّهبي (٧٤٨هـ): القاضي الرّئيس العلاّمة البارع الأوحد البليغ. وقال: كان بارعا في التّرسل، وحدّث , وانتفع به الناس، وكان ورعاً بهياً ذا برّ وإحسان.

شيوخه: قرأ النّحو على أبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدّهان (٥٦٩هـ)، ثمّ على أبي الحرم مكي بن الرّيان الماكسيني الضرير (٦٠٣ هـ) نزيل الموصل. وسمع من يحي بن سعدون القرطبي؛ المتوفّى بالموصل (٥٦٧ هـ)، وأبي الفضل عبد الله بن أحمد الطّوسي (٥٧٨ هـ)؛ خطيب الموصل، وطائفة.

وروى الكتب نازلا: فأسند (صحيح البخاري) عن ابن سرايا عن أبي الوقت، و (صحيح مسلم) عن إسماعيل بن السّمرقندي عن التُّنْكُتي عن أبي الحسين عبد الغافر، وسمع عبد الوهاب بن علي بن سكينة إجازة عن الفراوي، وكذا عن ابن سكينة (السّنن لأبي داود وجامع التّرمذي)، و(الموطّأ)، ثمّ عن ابن سعدون، و(النّسائي) عن يعيش بن صدقة عن ابن محمويه.

وسمع ببغداد لما حجّ من أبي الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد؛

ابن كليب الحرّاني التّاجر.

تلاميذه: روى عنه الشّهاب القوصي، والإمام تاج الدّين عبد المحسن بن محمّد؛ ابن الحامض، والقفطي صاحب إنباه الرّواة، وآخر من روى عنه بالإجازة فخر الدّين ابن البخاري. وقال الذّهبي: روى عنه ولده. أ.هـ، ولم يُسمِّه.

مصنّفاته:

١– الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشّاف.

الكشف والبيان؛ لأبي إسحاق أحمد بن محمّد الثعلبي (٤٢٧هـ). والكشّاف عن حقائق التّأويل؛ لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (٥٣٨ هـ).

٢– الباهر في الفروق، وقيل: الفروق في الأبنية؛ في النحو.

٣– البديع في شرح الفصول لابن الدّهان؛ في النحو.

٤– تهذيب فصول ابن الدهان؛ في النّحو أيضا.

٥– جامع الأصول في أحاديث الرّسول صلّى الله عليه وسلم.

٦– ديوان رسائل.

٧– رسائل في الحساب؛ مُجَدْوَلات.

٨– الشّافي شرح مسند الشّافعي.

٩– شرح غريب الطّوال.

١٠– كتاب لطيف في صنعة الكتاب.

١١– المختار في مناقب الأخيار، أو الأبرار.

١٢– المرصّع في الآباء والأمّهات، والأبناء والبنات، والأذواءوالذوات .

١٣– المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار.

١٤– منال الطّالب.

١٥– النّهاية في غريب الحديث.

وفاته: توفي يوم الخميس آخر ذي الحجّة من سنة ٦٠٦هـ، عن ٦٣ سنة، بالموصل، رحمه الله.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب جامع الأصول

- اسم الكتاب: جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ هكذا سمّاه به مؤلّفه في مقدّمته.
- موضوع الكتاب: الجمع بين متون أحاديث ستّة كتب من أمّهات كتب السنّة وهي: موطّأ مالك، وصحيحا البخاري ومسلم، والسّنن لأبي داود، والجامع للتّرمذي، والسّنن للنّسائي.
- وصف الكتاب: بدأ ابن الأثير رحمه الله كتابه بافتتاحيّة ذكر فيها أنّه بنى كتابه على ثلاثة أركان:

الأوّل: في المبادي، والثّاني: في المقاصد، والثّالث: في الخواتيم.

أمّا الرّكن الأوّل: فينقسم إلى خمسة أبواب:

الباب الأوّل: في الباعث على عمل الكتاب؛ وفيه مقدّمة وأربعة فصول:

أشار في المقدّمة إلى شرف الحديث، وأنّه من أصول فروض الكفايات، وأنّ له أصولا وأحكاما وقواعد وأوضاعا واصطلاحات؛ ذكرها العلماء، وشرحها المحدّثون والفقهاء؛ يحتاج طالبه إلى معرفتها والوقوف عليها، بعد تقديم معرفة اللّغة والإعراب؛ اللّذين هما أصلٌ لمعرفة الحديث، لورود الشّريعة المطهّرة بلسان العرب.

ثمّ تكلّم في الفصل الأوّل: عن انتشار علم الحديث، ومبدأ جمعه وتأليفه.

وفي الفصل الثّاني: عن بيان اختلاف أغراض النّاس ومقاصدهم في تصنيف الحديث.

وفي الفصل الثّالث: عن اقتداء المتأخّرين بالسّابقين، وسبب اختصارات

كتبهم، وتأليفها.

وفي الفصل الرّابع: تكلّم عن خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب.

وتكلّم في الباب الثّاني: عن كيفيّة وضع الكتاب ومنهجه فيه؛ وفيه ستّة فصول.

وسيأتي البيان عن ذلك في المبحث التّالي إن شاء الله تعالى.

أما الباب الثّالث: ففي بيان أصول الحديث، وأحكامها، وما يتعلّق بها؛ وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل: في طريق نقل الحديث وروايته.

وجعل الفصل الثّاني للكلام عن الجرح والتّعديل.

والفصل الثّالث: كان في الكلام عن النَّسْخِ؛ حَدُّه وأركانه وشرائطه وأحكامه.

والفصل الرّابع: في بيان أقسام الصّحيح من الحديث والكذب.

وفي الباب الرّابع: تكلّم عن تراجم الأئمّة السّتّة الذين جمع كتبهم؛ وهم الأئمّة: مالك، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والتّرمذي، والنّسائي. وبهذا الباب ختم الرّكن الأوّل.

ثم تلاه الرّكن الثّاني، وسمّاه مقاصد الكتاب؛ ويعني به موضوعه؛

أي الأحاديث المجموعة من الكتب تحت أبوابها. حيث رتّب عناوين الكتب بحسب أوائلها على المعجم الألف بائي (أ ب ت ث..).

فبدأ بالكتب التي تبدأ بحرف الهمزة؛ وفيه عشرة كتب وهي:

الإيمان والإسلام، الاعتصام بالكتاب والسّنّة، الأمانة، الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، الاعتكاف، إحياء الموات، الأسماء والكنى، الآنية، الأمل والأجل.

ثمّ ختم ذلك بذكر الأبواب التي أوّلها همزة ولم ترد عنده في حرف الهمزة؛

ولكن جاءت تحت أبواب في أحرف أخرى؛ مثل: الاحتكار – البيع، الأمان – الجهاد، الإحرام – الحج، الإمارة – الخلافة. ونحو ذلك.

وقس على هذا في كلّ الكتب أثناء الكتاب؛ إلا أنه خالف في حرف الفاء في كتاب الفضائل والمناقب؛ وجعله كتاباً شاملاً لكلّ ماله فضائل أو مناقب؛ فشمل الأبواب التّالية:

فضائل القرآن والقراءة، فضائل جماعة من الأنبياء ورد ذكر فضلهم، فضائل النّبي محمّد ﷺ، فضائل الصّحابة، فضائل النّساء الصحابيّات، فضائل هذه الأمّة الإسلاميّة، فضائل جماعات متفرّقة وقبائل مخصوصة، فضائل جماعة من غير الصّحابة، فضائل بعض الأزمنة، فضائل بعض الأمكنة، فضائل الأعمال والأقوال، فضائل المرض والنوائب والموت.

ثّم ختم هذا الرّكن؛ وهو ركن المقاصد؛ بكتاب الّلواحق، وضمّنه أربعة فصول:

الأوّل: في أحاديث مشتركة بين آداب النّفس.

الثّاني: في أحاديث مشتركة بين آفات النّفس.

الثّالث: في أحاديث مشتركة في آفات الّلسان.

الرّابع: في أحاديث متفرّقة من كلّ نوع؛ لايضمّها معنى، ولا يحصرها فن.

الرّكن الثّالث من الكتاب: في الخواتيم؛ فيه ثلاثة فنون:

الفنّ الأوّل: في التّنبيه على الأحاديث المجهولة المكان؛ بذكر كلمات مستخرجة منها تدلّ على موضعها؛ وهي مرتّبة على حروف المعجم.

الفنّ الثّاني: في الأسماء والكنى والأبناء والألقاب والأنساب.

الفنّ الثّالث: فهرست جميع الكتب.

- طبعات الكتاب: نُشر لأوّل مرّة في المطبعة الجمالية بالقاهرة

سنة١٣٣١هـ = ١٩١٢م.

ثم نُشر بتحقيق محمّد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السّنّة المحمّدية، وبإشراف مفتي الدّيار المصريّة سابقا الشّيخ عبد المجيد سليم سنة ١٣٦٨هـ = ١٩٤٩م؛ في اثني عشر مجلّدا؛ بقي منه الرّكن الثّالث لم يُطبع؛ حيث جاء في نهاية المجلّد الثّاني عشر قول الشّيخ حامد الفقي: تمّ طبع الجزء الثّاني عشر من كتاب جامع الأصول، و به تّمت أركان المقاصد، ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثّالث عشر؛ وأوّله الرّكن الثّالث وفيه الخواتيم وهي مفاتيح الكتاب الّتي لا غنى له عنها، ونسأل الله المعونة على الإتمام.

كما بُدئ بنشره بتحقيق الشّيخ عبد القادر الأرناؤوط سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م في أحد عشر مجلدا، في دار البيان ومكتبة الملاح ومكتبة الحلواني بدمشق، ثم أُعيد تصويره في دار الفكر ببيروت سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

وهي طبعة ناقصة أيضا فلم يطبع ركن الخواتيم فيها. وقد طَبع هذا الركنَ الأخير منفردا وبتحقيقه: بشير محمّد عيون في جزأين؛ ونُشر في المكتبة التّجارية (الباز) بمكة المكرمة.

المبحث الثالث: في منهج ابن الأثير في جامعه

تحدّث ابن الأثير رحمه الله عن منهجه في مقدّمة كتابه؛ نُهذّبه في التّالي:

أوّلا: اختار التّرتيب على الأبواب مفضّلا إيّاه على المسانيد؛ اقتداء بالشّيخين (البخاري ومسلم رحمهما الله) ولأمرين ذكرهما فقال: وهذا النّوع أسهل مطلبا من الأوّل –يعني المسانيد– لوجهين:

الأوّل: أنّ الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله؛ وإن لم يعرف راويه. ولا في مسند مَنْ هو، بل ربّما لا يحتاج إلى معرفة راويه؛ فإذا أراد حديثا يتعلّق بالصّلاة، طلبه في كتاب الصّلاة وإن لم يعرف أنّ راويه أبو بكر

الصّديق رضي الله عنه.

والوجه الثّاني: أنّ الحديث إذا ورد في كتاب الصّلاة؛ علم النّاظر فيه أنّ ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم من أحكام الصّلاة، فلا يحتاج أن يتفكّر فيه ليستنبط الحكم منه.

ثانيا: حذف الأسانيد واكتفى باسم الصّحابي راوي الحديث؛ وذلك للمبرّرات الآتية:

١ – اقتداءً بمن جمع بين الصّحيحين وغيرهما ممن تقدّمه.

٢ – أن الغرض من ذكر الأسانيد إثبات الحديث وتصحيحه؛ وقد كفانا الأولون هذه المؤونة.

فلم يُثبت إلا اسم الصحابي راوي الحديث، أو اسم من رواه عن الصّحابة إن كان أثراً. فإن عرض ذكر اسم أحد رواته وتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه، فإنه يذكره للحاجة.

وقد أفرد في آخر الكتاب باباً ضمّنه الأسماء المذكورة في كتابه مع التّعريف بها؛ ورتّبهم بحسب التّرتيب الألف بائي (أ ب ت..).

ثالثا: موقفه من متون الأحاديث:

١ – لم يُثبت من متون الأحاديث إلا ما كان حديثا عن رسول الله ﷺ أو أثراً عن صحابي.

٢ –ما كان من أقوال التّابعين ومَنْ بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمّة فلم يذكره إلا نادراً؛ اقتداءً بالحميدي وغيره، ممن جمع بين الكتب ماعدا (رزيناً)؛ فإنّه ذكر في كتابه فقه مالك رحمه الله الذي في الموطّأ، وتراجم أبواب البخاري، وغير ذلك مما ليس بحديث.

٣ – اعتمد في النّقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو

عبد الله الحميدي في كتابه. مع تتبّع ما أغفله وعثر ابن الأثير عليه.

٤- الأحاديث التي لم يجدها في الأصول وذكرها (رزين) نقلها على حالها، مكتفيا بالإشارة في أوائل الكتاب عن تكرار ذكر ذلك.

رابعا: منهجه في التّبويب: بنى تبويبه على المعاني الّتي دلّت عليها الأحاديث؛ حيث عمد إلى الأحاديث جميعِها في الكتب السّتّة؛ فاعتبرها وتتبّعها، واستخرج معانيها؛ ثم وضع الأبواب عليها؛ معتبرا الآتي:

١ - كلّ حديث انفرد بمعنىً أثبته في باب يخصّه.

٢ - إن اشتمل على أكثر من معنى واحد؛ فلا يخلو: أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالا واحداً. أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر.

فإن كان الأوّل: أورده في آخر الكتاب؛ في كتاب سمّاه (اللّواحق)؛ وقسّمه إلى أبواب عِدَّة؛ يتضمّن كلّ باب منها أحاديث تشتمل على معاني متعدّدة من جنس واحد. وذكر أنه ثلاثة كراريس.

أمّا ما كان مشتملا على أكثر من معنى واحد، إلا أنه بأحدها أخصُّ، وهو الأغلب؛ فإنه يُثبته في الباب الذي هو أخصُّ به وأغلب، خاصّة في باب المعنى الذي هو أوّل الحديث.

خامسا: اختيار الأحاديث وتنضيدها في الأبواب والفصول والفروع:

١- أَتْبَعَ كلَّ حديث بما يُشبهه، أو يماثله، أو يقاربه؛ بحيث إنّك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل، لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً لضرورة اقتضته، أو سهو.

٢- الحديث المتعلّق بالكتاب، وليس معه حديث آخر من نوعه؛ كتبه في فصل أو فرع من تقسيم ذلك الكتاب.

٣ - أحاديث الفضائل: جمع بينها كلّها على اختلافها في كتاب

(الفضائل والمناقب)؛ وأودعه كلّ حديث يتضمن فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرّجال.

سادسا: شرح الكلمات المستغربة الواردة في ثنايا الأحاديث؛ التي قد يستشكل معناها القارئ العادي.

سابعا: عمل معجما مفهرسا لألفاظ الأحاديث المجهولة الموضع.

المبحث الرابع: في الضوابط الموسوعية عند ابن الأثير

توجّه العمل الموسوعي عند ابن الأثير إلى الجمع بين متون كتب قد حُرّرت نصوصها، ونُظمت أبوابها، وخُدمت خدمة جليلة؛ وعليها مدار كثير من أحكام العبادات والمعاملات، وتلقّتها الأمّة بالقبول.

وظهر لنا مما تقدّم الإجمال ببيانه؛ أن العمل الموسوعي عنده تضمّن الضوابط الآتية:

تحديد الهدف: تمثّل في رغبته في نشر السّنّة الثّابتة بين عامّة النّاس؛ حيث أخذ في الاعتبار:

تقريب المعلومات، وتسهيل البحث والاطّلاع فيها من حيث:

أ – الترتيب الألف بائي (أ ب ت..) لعناوين الكتب؛ ليسهل تناولها من قبل المطالعين مهما كانت ثقافتهم.

ب – بنى تبويبه على المعاني الّتي دلّت عليها الأحاديث؛ فتكون بمثابة الشّرح للحديث، أو بيان موضع الدليل؛ إذ هي مستنبطة من معاني تلك الأحاديث.

ج – وضع فهرسا كاملا لمحتوى الموسوعة؛ يُيسّر على المطالع الوصول إلى مراده و مبتغاه.

د – عنايته بشرح الكلمات الغامضة والغريبة توضيحا للمعنى، وتقريبا للفهم.

هـ – وضع معجما مفهرسا للأحاديث متجاذبة المعاني.

التّوثيق الدّقيق للمعلومات؛ وذلك من خلال:

١ – وضع رموز للكتب التي أخرجت الحديث في موسوعته، عند كلّ حديث يذكره.

٢ – التّنبيه على المصدر الذي تفرّد بزيادة في المعنى أو المبنى.

التّقدمة العلميّة للموسوعة، وبيان خطة العمل، والمنهج فيها؛ وتجلّى في الآتي:

١ – مقدّمته الخاصّة بوصف عمله في الجمع والتّصنيف والتّبويب، ومنهجه في كلّ ذلك.

٢ – وضع تقدّمة علميّة في علوم الحديث؛ تهمّ المطالعين للموسوعة.

٣ – التّعريف بالأئمّة أصحاب الكتب التي جُمعت أحاديثها في الموسوعة. والله أعلم.

الفصل الثّالث: في النّظرة الموسوعيّة عند ابن كثير

المبحث الأول: في ترجمة ابن كثير(١):

اسمه ونسبه: هو إسماعيل بن عُمر بن كثير بن ضَوء بن كثير بن ضَوء بن ذَرع، القرشي، البصروي ثم الدّمشقي.

يُلقّب عماد الدّين، ويكنى أبا الفداء، واشتهر بابن كثير.

ولادته ونشأته: ولد بمجيدل القرية؛ من أعمال مدينة بُصرى، سنة ٧٠١هـ؛ نصّ على ذلك الحسيني وابن قاضي شهبة؛ وقيل: قبل ذلك بيسير. نشأ يتيما في كفالة أخيه عبد الوهاب، فقد توفّي أبوه وله من العمر نحو ثلاث سنين، وكان أبوه من أهل العلم والفضل، ثم انتقل مع إخوته – وهو أصغرهم – إلى دمشق، وفيها طلب العلم؛ فحفظ القرآن وختمه سنة ٧١١هـ، وأقبل على حفظ المتون والأسانيد والعلل والرّجال حتى برع في ذلك وهو شابٌّ، وعُني بالفقه والحديث والتّاريخ والتفسير والقراءات.

وأخذ عن شيخ الإسلام ابن تيميّة وفُتن به، وامتُحن بسببه. ولازم أبا الحجاج المزي وتخرّج به، وصاهره على ابنته.

شيوخه: تتلمذ رحمه الله على أعلام عصره وجهابذة وقته مثل:

ركن الدّين زكريا بن يوسف الزاهد (٧٢٢هـ) وأبي إسحاق الآ مدي

(١) ترجمته مقتبسة من: الذهبي: المعجم المختص (ص٧٤رقم٨٦) و تذكرة الحفاظ (١٥٠٨/٤) والحسيني: ذيل تذكرة الحفاظ (٥٧/١) وابن كثير: البداية والنهاية (٣١/١٤) وابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (٨٥/٣رقم ٦٣٨) وابن حجر: الدرر الكامنة (٤٤٥/١رقم ٩٤٤) والسيوطي: طبقات الحفاظ (ص ٥٢٩) وابن العماد: شذرات الذهب (٢٣١/٦).

(٧٢٥هـ) وشيخ الإسلام ابن تيميّة (٧٢٦هـ) وكمال الدّين عبد الوهاب بن قاضي شهبة (٧٢٦هـ) وعلاء الدّين علي بن إسماعيل القونوي (٧٢٦هـ) وعزّ الدّين أبي يعلى (٧٢٦هـ) وكمال الدّين ابن الزملكاني (٧٢٧هـ) ونجم الدّين أبي الحسن (٧٢٩هـ) وأبي العباس الحجّار الشّهير بابن الشّحنة (٧٣٠هـ) وبرهان الدّين إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري (٧٣٠هـ) وعلم الدّين محمد بن أبي بكر الأخنائي (٧٣٢هـ) وابن الفاكهاني عُمر بن علي (٧٣٤هـ) وابن العفيف المقدسي النّابلسي (٧٣٧هـ) وعلم الدّين القاسم بن محمد البرزالي (٧٣٩هـ) وجمال الدّين يوسف بن علي المزي (٧٤٢هـ) وشمس الدّين محمد بن أحمد الذّهبي (٧٤٨هـ) وغيرهم.

تلاميذه: فممّن تتلمذ عليه: عماد الدّين أبو بكر بن سليمان الذاذيخي السرميني(٨٠٣هـ)، وسعد الدّين سعد بن إسماعيل النّواوي الدّمشقي (٨٠٥هـ)، والحافظ زين الدّين العراقي (٨٠٦هـ)، وشمس الدّين محمّد بن محمّد بن الخضر الأسدي العيزري (٨٠٨هـ)، والحافظ المؤرّخ شهاب الدّين أحمد بن حجي (٨١٦هـ)، ووليّ الدّين أبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ) وغيرهم.

منْزلته العلميّة: قال الإمام الذّهبي عنه: فقيه متفنّن، ومحدّث متقن، ومفسّر نقّال، وله تصانيف مفيدة، يدري الفقه، ويفهم العربيّة والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتّفسير والرّجال وأحوالهم؛ سمع منّي، وله حفظ ومعرفة، يدمج قراءته.

وقال الحسيني: الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارع؛ صاهر شيخنا الحافظ المزي؛ فأكثر عنه، ,أفتى ودرّس وناظر، وبرع في الفقه والتّفسير والنّحو، وأمعن النّظر في الرّجال والعلل، وولي مشيخة أمّ الصالح والتّنكزية بعد الذّهبي.

وقال ابن حجر: كان كثير الاستحضار، حسن المفاكهة، سارت تصانيفه

في البلاد في حياته، وانتفع بها النّاس بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدّثين في تحصيل العوالي، وتمييز العالي من النّازل؛ ونحو ذلك من فنونهم؛ وإنما هو من محدّثي الفقهاء. وتعقّبه السّيوطي فقال: العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه، وعلله واختلاف طرقه، ورجاله جرحا وتعديلا؛ وأما العالي والنّازل ونحو ذلك؛ فهو من الفضلات لا من الأصول المهمّة.

وقال ابن حبيب: إمامٌ؛ روى التّسبيح والتّهليل، وزعيم أرباب التّأويل، سمع وجمع وصنّف، وأطرب الأسماع بالفتوى وشنّف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضّبط والتّحرير، وانتهت إليه رياسة العلم في التّاريخ والحديث والتّفسير.

وقال ابن حجي: أحفظ من أد ركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وما أعرف أنّي اجتمعت به – على كثرة تردّدي إليه – إلا واستفدت منه.

وقال ابن العماد: ألّف في صغره أحكام التّنبيه، وكان كثير الاستحضار، قليل النّسيان، جيّد الفهم، يشارك في العربيّة، وينظم نظما وسطا.

مصنّفاته:

١- الأحكام؛ ألفّه على أبواب التّنبيه.

٢- الأحكام الكبرى؛ لم يكمل، وصل إلى أبواب الحج.

٣- البداية والنّهاية؛ في التّاريخ.

٤- تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب.

٥- تخريج أحاديث التّنبيه؛ وقيل شرحه.

٦- التّفسير.

٧- التّكميل في معرفة الثّقات والضّعفاء والمجاهيل.

٨- جامع المسانيد والسّنن.

٩- السّيرة النّبويّة.

١٠- شرح البخاري؛ شرع فيه ولم يُتمّه.

١١- طبقات الشّافعيّة.

١٢- علوم الحديث.

١٣- الفصول في سيرة الرّسول ﷺ

١٤- مسند الشّيخين؛ على أبواب الفقه.

١٥- مولد الرسول ﷺ.

وفاته: توفّي في شعبان سنة ٧٧٤هـ، ودفن بمقبرة الصّوفيّة، عند شيخه ابن تيميّة؛ رحمهما الله تعالى.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب (جامع المسانيد والسُّنن)

اسم الكتاب: جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن.

هكذا سماه مؤلّفه في مقدمته.

تأليف الكتاب وسببه: كان لصلة ابن كثير بشيخه الحافظ المزي صاحب الموسوعة العظيمة في أطراف الأحاديث؛ المتمثّلة في كتابه (تُحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) أثر كبير في توجّهه العلمي تجاه العمل الموسوعي؛ فتاقت نفسه إلى عمل يجمع بين المتون كاملة بأسانيدها على منهج الأطراف في ترتيب مسانيد الصّحابة والرّواة عنهم.

وما إنْ اطّلع على ترتيب أبي بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصّامت لمسند الإمام أحمد؛ حيث رتّبه على معجم الصّحابة، ورتّب الرّواة عنهم كذلك؛ كترتيب كتب الأطراف[١]، حتى أعجب به كثيرا؛ فرأى أن يجمع إلى مسند

(١) انظر: ابن الجزري: المصعد الأحمد (ص٢٣).

أحمد بهذا التّرتيب الكتبَ السّتّة، مع مسندَيْ البزّار وأبي يعلى، ومعجم الطّبراني.

فكان ذلك عملاً موسوعياً وَفْقَ معجم مسانيد الصّحابة؛ معتمداً سَنَد الحديث ومتنه.

قال الحافظ ابن حجر[1]: «لما رتّب الحافظ شمس الدّين ابن المحب؛ المعروف بالصّامت؛ مسند أحمد على ترتيب حرو ف المعجم حتّى في التّابعين المكثرين عن الصّحابة، أعجب ابن كثير فاستحسنه – ورأيت النّسخة بدمشق بخطّ ولده عُمر – فألحق ابنُ كثير ما استحسنه في الهوامش؛ من الكتب السّتّة ومسندَيْ أبي يعلى والبزّار ومعجمَيْ[2] الطّبراني ما ليس في المسند. وسمّى الكتاب: جامع المسانيد والسُّنن؛ وكُتبت منه عدّة نُسَخ نُسبت إليه.

وهو الآن في أوقاف المدرسة المحموديّة؛ المتن ترتيب ابن المحب، والإلحاقات بخطّ ابن كثير في الهوامش والعصافير.»

ويبدو أنّ الحافظ ابن كثير بدأ بتسويد كتابه على هامش كتاب ابن المحب مبتدئاً بمسانيد المقلّين من الصّحابة، ثمّ بيّض ذلك؛ فقد جاء في آخر مسانيد الصّحابيّات من كتابه ما نقله ولدُه عُمر حيث قال: «رأيت بخطّ والدي – تغمّده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته – ما صورته: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى؛ يقول إسماعيل بن كثير – ألهمه الله رشده وغفر له ولطف به –: فرغت من هذا الكتاب في ليلة الأحد العاشرة من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستّين وسبعمائة هجريّة، خارجاً عن مسانيد المكثرين؛ مثل: أنس، وجابر، وسعد بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عَمرو، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة؛ رضي الله عنهم. وأرجو من

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٤٧/١).

(٢) هكذا بالتثنية.

الله تيسير ذلك..»[١].

قال الحافظ شمس الدّين ابن الجزري[٢]: «... أخذ هذا الكتاب المرتّب[٣] من مؤلّفه وأضاف إليه أحاديث الكتب السّتّة، ومعجم الطّبراني الكبير، ومسند البزّار، ومسند أبي يعلى الموصلي، وأجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً؛ فجاء لا نظير له في العالم. وأكْمَلَه إلا بعض مسند أبي هريرة؛ فإنه مات قبل أن يكمله؛ فإنه عوجل بكفّ بصره.

وقال لي – رحمه الله تعالى –: لازلت أكتب فيه في الليل، والسّراج يُنَونِصُ حتّى ذهب بصري معه، ولعلّ أنْ يُقَيَّضَ له من يُكمله، مع أنه سهل؛ فإنّ معجم الطّبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضي الله عنه»

وهذا يُفسّر لنا النّقص الحادث في أصول الكتاب الخطيّة، وأنّه في مسانيد المكثرين من الصّحابة، وأنّ المُبَيَّضَ منه بخطّ المؤلّف هو مسانيد المقلّين، أما بقيّة المسانيد، فبقيت على حواشي ترتيب ابن المحب ولَمّا يكتمل العمل فيها، وقد بيَّض ذلك ابنُ المؤلّف: عُمر بن إسماعيل بن كثير.

يقول الحافظ ابن حجر[٤]: «.. وقد كنت رأيت نسخة منه بيّضها عُمر ابن العماد ابن كثير مما في المتن والإلحاق، وكتب عليه الاسم المذكور.»

وصف الكتاب: يقول الحافظ ابن كثير في وصف كتابه: «.. كتابي هذا، الذي قد جمعته أيضاً من كتب الإســـلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ ومن ذلك: الكتب السّتّة؛ وهي الصّحيحان– البخاري ومسلم–،

(١) جامع المسانيد (١٦/٦٦٧ ط القلعجي).

(٢) المصعد الأحمد (ص٢٣).

(٣) يعني كتاب ابن المحب الصامت.

(٤) المصدر السابق.

والسّنن الأربع: لأبي داود، والترمذي، والنّسائي، وابن ماجه.

ومن ذلك: مسند الإمام أحمد، ومسند أبي بكر البزّار، ومسند الحافظ أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطّبراني – رحمهم الله –؛ فهذه عشرة كاملة. وأذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربّما زدت عليها من غيرها. وقَلّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يُحتاج إليه في الدّين.

وهذه الكتب العشرة تشتمل على أوفى من مائة ألف حديث بالمكررة؛ وفيها الصّحيح والحسن والضّعيف، والموضوع أيضا.

وتشتمل على أحاديث كثيرة في الأحكام، وفي التّفسير، وفي التّاريخ، والرّقائق، والفضائل، وغير ذلك من فنون العلم..)).

الموجود من الكتاب: وصلت إلينا بعض أجزائه مطبوعة، وبقيت منه بقيّة في حكم المفقود.[1]

فقد حُققت منه قِطَعٌ في رسائل علميّة في كليّة الحديث في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.[2]

كما ظهر الموجود منه في تحقيقين: أحـــدهما: بتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.[3] وثانيهما: بتحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي.[4]

وكلا التّحقيقين عليهما تعقّبات لا تخفى على المحقّق الحاذق. ويحتاج الكتاب إلى مزيد من العناية، ومزيد من البحث عن بقية الأجزاء، وإعادة النّظر

(١) انظر: د. إسماعيل سالم عبد العال: ابن كثير ومنهجه في التفسير (ص١٣١). ومقدمة تحقيق قلعجي (ص٢٤١) ومقدمة تحقيق ابن دهيش (الدراسة ص٣٩).

(٢) دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية ١٣٩٦ــ ١٤٢٠هـ (ص٣٠٧).

(٣) نشر على نفقة المحقق، وطبع في دار خضر، بيروت – لبنان ط ٢ سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م

(٤) نشر في دار الفكر، بيروت، لبنان سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م.

في تحقيقه وَفْقَ منهج المؤلّف وخُطّته في الكتاب. والله أعلم.

المبحث الثّالث: في منهج ابن كثير في جامع المسانيد والسُّنن

أماط اللّثام – رحمه الله – عن هدفه ومنهجه في هذا الكتاب الموسوعي العظيم عندما قال في مقدّمته: «وشرطي فيه: أنّي أُترجم كلَّ صحابيّ له رواية عن ر سول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ مُرتباً على حروف المعجم، وأُورد له جميع ما وقع له في الكتب، وما تيسّر لي من غيرها. و بالله أستعين، وعليه أتوكّل، وإليه أُنيب.».

فقد تضمّن كلامُه – رحمه الله – الأمورَ الآتية:

١. ذِكْرُ كلّ صحابيّ روى عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ وهذا يعني ولو رواية واحدة، مهما اختلفت درجتها من الصّحة والضّعف.

٢. ترتيبهم على حروف المعجم؛ و قد رتّبهم وَفْقاً لمنهج كتب الأطراف في ترتيب مسانيد الصّحابة، تبعاً لترتيب ابن المحب.

٣. إيراده جميع ما رُوي للصّحابيّ في الكتب العشرة التي اعتمدها، ملتزماً بذلك.

٤. إيراد ما تيسّر له من كتب غير العشرة؛ من غير تحديد.

هذا ما التزم به منهجاً، فإن ظهر خلل في بعض الموجود من كتابه، فمَرَدُّه إلى أنّ الكتاب لم يُكمله، وما تمّ منه لم يُعد النّظر فيه، فقد وافاه الأجل قبل ذلك، فلا عُتْبَى عليه في ذلك – رحمه الله .

وبالنّظر في المطبوع من جامع المسانيد، مع مقارنته بتحفة الأشراف للمزي، وأطراف المسند لابن حجر ظهر لي من منهجه الأمور الآتية:[1]

(١) وقد نظرت – مع بعض التّحفظ – في مُقدمتَي التّحقيق للدّكتورين ابن دهيش والقلعجي، =

١. البَدءُ بذكر ترجمة الصّحابي ممن له رواية عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ يُورد فيها نسبه ولقبه، وطرفاً من أخباره.

٢. ثم يُورد له جميع ما وقع له من أحاديث في مُسند أحمد - بادئاً به - والكتب السّتّة، والمعجم الكبير للطّبراني، ومسند البزّار، ومسند أبي يعلى الموصلي. فإن كان مكثراً رتّب الرّواة عنه على حروف المعجم.

٣. فإن لم يكن له ترجمة أو حديث في الكتب المعتمدة، أورد له ما ذَكَرَتْه المصادرُ الّتي وقف عليها في تراجم الصّحابة؛ مثل: (معرفة الصّحابة) لأبي نُعيم، وغيره ممن ألّف في الصّحابة.

٤. قد يُورد له ما وقع في غير كُتب الصّحابة من كُتب السّنّة الأخرى؛ مثل: (مسند أبي داود الطّيالسي)، و(العلل) لابن أبي حاتم، و(المستدرك) للحاكم، وغيرها.

٥. يُضيف ما وقف عليه من الفوائد التي ذكرها شيخُه المزيّ في تُحفة الأشراف.

٦. يتعقّب الرّوايات الضّعيفة المنكرة والموضوعة؛ منتقداً لها سنداً ومتناً.

المبحث الرّابع: في الضّوابط الموسوعيّة عند ابن كثير في جامعه

توجّه العمل الموسوعي عند ابن كثير إلى اعتبار الرّاوي عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من الصّحابة، وفي جمع أكبر قدر ممكن من المرويّات المسندة عنه؛ على اختلاف المصادر الحديثيّة من حيث المنهج والمضمون، وعليها مدار الحديث مما يُحتاج إليه في الدّين.

ومما تقدّم الإجمال ببيانه - في المباحث السّابقة - بدت ضوابط العمل

= كما قد أفدت مما كتبه د. زهير النّاصر في كتابه (القول المفيد في الذبّ عن جامع المسانيد) الذي تعقّب فيه تحقيق القلعجي.

الموسوعي عنده – رحمه الله – كالآتي:

● تحديد الهدف: وهو إحصاء كلّ من روى عن النّبي ﷺ من الصّحابة، في الكتب العشرة وما تيسر له، وجمع حديثهم؛ على اختلاف درجته من الصّحة والضّعف.

● الثّبات في العمل الموسوعي؛ من خلال:

١. الانطلاق من قاعدة موثوقة في رواية الحديث؛ بجعله مسند الإمام أحمد مرتكز الجمع والتّدوين والبيان.

٢. تحديد موارد الموسوعة؛ بجمع أكبر قدر ممكن من الحديث؛ من خلال أكبر دواوينه الّتي وصلت إلينا.

● التّسهيل في البيان والعرض؛ من خلال ترتيب أسماء الصّحابة على حروف المعجم، وكذا الرّواة عنهم، على منهج معتبر عند المحدّثين في العمل الموسوعي.

● الكلام بما يقتضيه المقام على الحديث، وبيان الوهن في الرّوايات الضعيفة بإيجاز.

الفصل الرّابع: في النّظرة الموسوعيّة عند السّيوطي

المبحث الأول: في ترجمة السّيوطي[1]:

اسمه: عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين، الخضيري، الأسيوطي، المصري. كنيته: أبو الفضل، ولقبه: جلال الدّين.

ولادته ونشأته: وُلد ليلة الأحد (١/ رجب/٨٤٩ هـ). ونشأ يتيما .

فقد تُوفّي أبوه وله من العمر خمس سنين وسبعة أشهر.وتولّى تربيته كمال الدّين محمد بن عبد الواحد السّيواسي؛ المعروف بابن الهمام (٨٦١هـ) – صاحب فتح القدير شرح الهداية – الحنفي؛ فكان ذلك له الأثر الكبير في نشأته العلميّة مبكراً؛ فتنقّل بين حِلَق مشايخ وقته، وأعلام عصره؛ حيث أُجيز بتدريس العربية وهو في سِنّ الخامسة عشرة سنة ٨٦٦هـ، وفيها بدأ التّصنيف.

رحلاته: رحل إلى الشّام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتّكرور (بلاد تشاد ومالي)، كما تجول داخل أقاليم مصر.

مشايخه: جاء في حُسن المحاضرة للمصنّف: أنهم بلغوا مائة وخمسين شيخاً، لكن ما ذكره تلاميذُه، ومَنْ ترجم له، وقع فيه اختلاف كثير، بين مُقِلّ ومُكثر؛ ولعلّ ذلك باعتبارات شتى؛ فمَنْ أقلّ في عددهم أراد شيوخا في علم خاص، ومَنْ أكثر أراد الإحاطة بكلّ من التقى بهم.

---

(١) كُتب حول السّيوطي وشخصيّته العلميّة الكثير من الدّراسات الحديثة؛ إما مفردة، وإما في مقدمات تحقيق كتبه؛ فآثرت الإيجاز في ترجمته هنا؛ وهي مقتبسة من:

السّيوطي: كتاب التحدث بنعمة الله، وحُسن المحاضرة (٣٣٥/١ رقم ٧٧) والسّخاوي: الضّوء اللامع (٦٥/٤رقم ٢٠٣) العيدروس: النّورالسّافر (ص٩٠) والغزّي: الكواكب السّائرة (٢٢٦/١) وابن العماد: شذرات الذّهب (٥١/٨) والشّوكاني: البدر الطّالع (٣٢٨/١رقم ٢٢٨) الكتاني: فهرس الفهارس (١٠١٠/٢رقم٥٧٥)

وبنظرة شاملة في شيوخه نجدهم قد برَّزوا في علوم كثيرة متنوّعة، كما نجدهم رجالا ونساء؛ حيث سمع من أعلام نساء عصره. في مصر وغيرها.

ولعلّ من أبرز شيوخه الذين أكثر المترجمون من ذكرهم، ولهم تأثير في حياته: شهاب الدّين، أحمد بن علي الشارمساحي، المقرئ الفرضي الشافعي، القاهري (٨٥٥هـ). وشرف الدين عيسى بن سليمان بن خلف، الطُنُوبي، الشافعي القاهري (٨٦٣هـ). وجلال الدين محمد بن أحمد المحلّي الشافعي (٨٦٤هـ). وعلَم الدين صالح بن عمر - سراج الدين شيخ الإسلام - البلقيني الشافعي (٨٦٨هـ)؛ قال عنه السيوطي: أجازني بالتدريس وحضر تصديري. وشرف الدين يحي بن محمد المناوي الشافعي (٨٧١هـ)؛ جد الشيخ عبد الرؤوف المناوي صاحب فيض القدير. ومحي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرّومي، الحنفي المعروف بالكافيجي- لقّب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النّحو (٨٧٩هـ)؛ قال عنه: لازمته أربع عشرة سنة، فما جئته من مرة إلا وسمعت منه من التحقيقات والعجائب ما لم أسمعه من قبل. ومحي الدّين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد، الأنصاري، العُبَادي، المالكي، نحوي مكة (٨٨٠هـ) قال عنه: أما التّفسير فإنه كشّاف خفيّاته، وأما الحديث فإليه الرّحلة في رواياته، وأما الفقه فإنه مالك زمامه، وناصب أعلامه، وأما النّحو فإنه محي ما درس من رسومه، ومبدي ما أُبهم من معلومه. وسيف الدّين محمّد بن محمّد ابن عُمر قُطْلُوبُغَا البكتمري الحنفي القاهري (٨٨١هـ) وهو آخر شيوخه موتا.

تلاميذه: كان لتبكيره بالتّصنيف، وتصدّره للتّدريس مبكراً، أثر في كثرة تلاميذه، والآخذين عنه. وسأكتفي بذكر من اشتهر منهم، وسارت الركبان بفضلهم؛ فمنهم:

١. مؤرخ مصر محمّد بن أحمد بن إياس (٩٣٠هـ).

٢. عبد القاهر بن محمّد بن الشّاذلي المصري الشافعي (٩٣٥هـ).

٣. الحافظ شمس الدّين محمّد بن يوسف الشّامي الصّالحي (٩٤٢هـ).

٤. شمس الدّين محمّد بن علي الدّاوودي (٩٤٥هـ).

٥. شمس الدّين محمّد بن علي بن طولون (٩٥٣هـ).

٦. الحافظ شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن العلقمي (٩٦١هـ). وغيرهم.

منْزلته العلميّة:

برع في علوم شتى؛ ذكر هو منها: سبعة علوم؛ أعلاها: التّفسير والحديث والفقه، والنّحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب البلغاء. ودونها أصول الفقه، والجدل، والتّصريف. ودونها الإنشاء، والتّرسل، والفرائض، ودونها القراءات – ولم يأخذها عن شيخ – والطّب.

لكن الحديث لم يُعنَ فيه إلا بالدّراية، فلم يهتم بالسماع والرّواية؛ قال – رحمه الله –: ولم أكثر من سماع الرّواية لاشتغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدرايّة. وبالرّغم من هذا فقد ذكر أنه يحفظ مائتي ألف حديث، ولو وجد أكثر لحفظه.

قال عنه ابن العماد: كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، ورجاله، وغريبه، واستنباط الأحكام منه.

وقد كان بينه وبين شمس الدّين السّخاوي (٩٠٢هـ) نفور ومشاحّة، أفضى إلى تأليف بعضهم في بعض. لكن لم يعتدّ بها أهل العلم، واعتُبِر ذلك من كلام الأقران بعضهم في بعض.

قال الشّوكاني – بعد أن أورد كلام السّخاوي فيه –: وعلى كلّ حال فهو غير مقبول عليه لما عرفت من قول أئمة الجرح والتّعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضا مع ظهور أدنى منافسة، فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرّجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض؛ فإن أقلّ من هذا يوجب عدم القبول.

مصنّفاته:

قال رحمه الله: وشرعت في التّصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب، سوى ما غسلته ورجعت عنه.

وفي قوله: (ثلاثمائة كتاب) علّق الشّوكاني عليه بقوله: وهذا الاسم يصدق على الورقة فما فوقها.

فمن مصنّفاته في متون الأحاديث:

- جمع الجوامع؛ ويطلق عليه الجامع الكبير في مقابل الجامع الصّغير.
- الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير.
- كشف المغطّى في شرح الموطّا.
- التّوشيح على الجامع الصّحيح.
- الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجّاج.
- مرقاة الصّعود إلى سنن أبي داود.
- قوت المغتذي شرح جامع التّرمذي.
- شرح ابن ماجه.
- منتهى الآمال شرح حديث (إنّما الأعمال).
- مناهج الصّفا في تخريج أحاديث الشّفا.
- تخريج أحاديث الدّرة الفاخرة.
- تجربة العناية تخريج أحاديث الكفاية.
- تخريج أحاديث شرح العقائد.
- نشر العبير تخريج أحاديث الشّرح الكبير.
- فلق الصّباح تخريج أحاديث الصّحاح.
- بغية الرّائد في الذّيل على مجمع الزّوائد.

- زوائد شعب الإيمان للبيهقي.
- زوائد نوادر الأصول للحكيم التّرمذي.
- الأربعون المتباينة.
- أربعون حديثا من رواية مالك عن نافع عن ابن عُمر.
- أربعون حديثا في فضل الجهاد.
- أربعون حديثا في رفع اليدين في الدّعاء.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.
- النّكت البديعات على الموضوعات.
- جياد المسلسلات.
- المسلسلات الكبرى.
- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.
- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة.
- الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
- العشاريات. وغيرها.

وفاته: توفّي سحر ليلة الجمعة ١٩/جمادى الأولى/ ٩١١هـ. رحمه الله.

المبحث الثّاني: في التّعريف بكتاب جمع الجوامع

اسم الكتاب: جمع الجوامع؛ كما سمّاه مؤلّفه؛ ويُطلَق عليه: الجامع الكبير في مقابل الجامع الصّغير.

موضوعه: قال المصنّف في مقدّمته: «.. قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النّبويّة، وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العليّة..». وقال عنه في مقدّمة الجامع الصّغير «.. وقصدت فيه جمع الأحاديث النّبويّة بأسرها.»[1]

(١) جمع الجوامع (١/ص٢) والجامع الصغير(ص١).

ترتيبه: قسّمه إلى قسمين:

الأول: يسوق فيه لفظ المصطفى ﷺ بنصّه مراعيا أول الكلمة فما بعده. ويُطلق على هذا القسم: الأحاديث القوليّة.

الثاني: الأحاديث الفعليّة المحضة، أو المشتملة على قول وفعل، أو سبب، أو مراجعة، أو نحو ذلك. مرتّبا لها على مسانيد الصّحابة.(١)

الموجود من الكتاب: جاء في المصادر التي ذكرت الكتاب ما يدلّ على أنّ السّيوطي توفّي ولم يكمله، بل بقي في أوراق غير منتظمة.

كما اختلفت في ذكر عدد أحاديث الموجود منه؛ فقيل: مائة ألف حديث، وقيل: ثمانين ألفا.(٢) لكنّ هذا العدد يبدو غير دقيق لأمرين:

الأول: إنّ أحاديث كنز العمال – وهو ترتيب لهذا الكتاب مع أحاديث الجامع الصّغير وزياداته – بلغت أحاديثه القولية والفعلية بحسب المطبوع ٤٦٦٢٨ حديثا.

الثاني: أنّ الموجود من الكتاب لا يدّل على هذا العدد الكبير إذا تأمّلنا الأحاديث تحت حروفها، وإذا تأمّلنا في مجموع أحاديث المصادر التي اعتمدها في جمع الأحاديث؛ مثل الكتب السّتة والمسانيد والمعاجم، وغيرها.

ولعل عدم الدّقة مردّه أنّ السّيوطي ذكر في أوّل كتابه مصادره الّتي نوى جمع أحاديثها، إلى جانب ما وُجد بخطّه ذاكرا الكتب التي أنهى مطالعتها.(٣) وهي لا تقلّ في محتواها عما ذكره في أوّل الكتاب.

إلى جانب أنّ الكتاب كان في أوراق مفرّقة، ولم تُجمع في كتاب إلا بعد

---

(١) المصدر نفسه (١/١٠٢١).

(٢) النبهاني: الفتح الكبير(ص٦) و الكتاني: فهرس الفهارس (٢/١٠١٢).

(٣) المتقي: كنز العمال (١/٢٠) والنبهاني: الفتح الكبير (ص٦).

وفاته؛ فقد نقل في الفتح الكبير[1] عن تلميذ السّيوطي الشّيخ عبد القادر الشّاذلي قوله: «واخترمته المنيّة ولم يكمله، ووقع فيه تقديم وتأخير، وسببه تقليب وقع في ورق المصّنف، فراعِ في التّرتيب الحرف فما بعده يستقيم لك التعقّب في كلّ ما تجده مخالفا.»

هذا؛ وقد قام مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بطبعه ضمن موسوعة السُّنّة؛ سنة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م. وطبع في دار النّصر، بالقاهرة بمصر سنة ١٩٨١م.

كما قامت الهيئة المصريّة العامّة للكتاب سنة ١٩٧٨م بنشر نسخة مصوّرة عن مخطوطة دار الكتب المصريّة رقم ٩٥ حديث، وعناية الأستاذ حسن عباس زكي، في مجلدين.

المبحث الثّالث: في منهج السيوطي في جمع الجوامع

لتحقيق هدفه من جمع السّنة النّبويّة بأسرها، وجَعْل كتابه مفتاحا لأمّهات الكتب، ومصادر السّنّة – على اختلاف مناهجها وقوة أحاديثها – انتهج رحمه الله:

أوّلا: اعتبار متن الحديث مرتكزا في وضع كتابه الموسوعي؛ فقسّمه إلى قولي وفعلي وما يجري مجرى الفعل. إلى جانب الحكم عليه صحّة وضعفا.

ثانيا: رتّب الأحاديث القوليّة بحسب أوائلها على حروف المعجم. ورتّب الأحاديث الفعليّة بحسب مسانيد الصّحابة.

ثالثا: صنّف مصادره إلى ثلاثة أصناف:

١. مصادر مجرّد العزو إليها معلّم على الحديث بصحّته.

---

(١) النبهاني: المصدر نفسه.

٢. ومصادر فيها الصّحيح والحسن والضّعيف؛ ويُبين موضع الضّعف.

٣. مصادر مجرّد العزو إليها يدلّ على ضعف الحديث.

رابعا: للاختصار وضع لكلّ مصدر يكثر ذكره حرفا يدلّ عليه.

أما منهجه في عزو الأحاديث القوليّة؛ فإنّه يذكر متن الحديث في الحرف الذي بدأ به؛ مراعيا أوّل الكلمة فما بعده، ثم يُتبعه بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصّحابة رضوان الله عليهم.

أما الأحاديث الفعليّة المحضة، أو المشتملة على فعل وقول، أو سبب، أو مراجعة، أو نحو ذلك؛ فذكرها تحت مسند راويها من الصّحابة، ذاكرا بعد متن الحديث من أخرجه من أصحاب الكتب. ثم ختم كتابه بمراسيل التّابعين. والله أعلم.

المبحث الرّابع: في الضّوابط الموسوعيّة عند السّيوطي

لاحظ رحمه الله بُعد العهد في الرّواية بالأسانيد؛ فقد طالت وأخذت من وقت طالب العلم الكثير، فهو يرى أن الأَوْلى الاشتغال بعلوم الدّراية أكثر من الرّواية. إلى جانب أنّ أكثر الأحاديث المرويّة في الأعصار المتأخّرة إنما هي ضمن الكتب الحديثيّة من جوامع ومسانيد ومعاجم ومصنّفات وسنن وأجزاء ومشيخات، ونحوها. وهي كتب متداولة بين طلبة العلم، والحاجة ماسّة للوقوف على الحديث فيها أكثر من روايتها بالسّند المتّصل؛ فما السّبيل إلى ذلك ؟

كان أن وضع كتابه جمع الجوامع؛ يهدف من ذلك جمع ما في تلك الأمّهات من أحاديث وآثار، وعرضها بطريقة ميسّرة تعين الباحث، وبأسهل السّبل وأنفعها.

ونتلمّح الضّوابط الموسوعيّة عنده في النّقاط الآتية:

تحديد الهدف: وذلك في شقّين:

١. هدف إلى جمع السّنّة النّبويّة بأسرها. وذلك بحسب الطّاقة.

٢. أن يكون جمعه دليلا ومفتاحا للكتب التي فيها الحديث على اختلاف مناهجها وأحجامها.

التّسهيل والتّيسير في البحث: ويتّضح في الآتي:

١. ترتيب الأحاديث ألف بائيا بحسب أوائلها في القوليّة؛ لأنّها أكثر دورانا على الألسنة، وأيسر على الباحث مهما كانت ثقافته إذا عرف أوّل الحديث.

٢. تيسير الوقوف على حكم الحديث؛ بتصنيفه مصادره إلى صحيحة، ومصادر فيها الصّحيح والحسن والضّعيف؛ مع بيان موضع الضّعف. ومصادر مجرّد العزو إليها معلّم على الحديث بالضّعف.

٣. سهولة معرفة المرجع أو المراجع بذكر رموزها، ومعرفة الصّحابي الرّاوي لذلك الحديث.

وضع تصوّر لإكمال العمل:

وذلك من خلال مقدّمته، فقد أماط اللّثام عن موارده ومنهجه فيها، ورموزه ومصطلحه، ثم ما وُجد بخطّه من ذكر المصادر الّتي طالعها؛ ليأتي مَن بعده فيستكمل العمل على المنهج نفسه والطّريقة.

فكان هذا شعورا منه بضخامة العمل الموسوعي في السّنة النّبويّة.

والله أعلم وأحكم.

الفصل الخامس: في معالم النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين

مما تقدّم ظهر لنا أن النّظرة الموسوعيّة تتعدى في مفهومها وتتجاوز المعنى الحرفي للجمع التّراكمي للحديث بين دفتي كتاب أو ما يقوم مقامه.

كما رأينا من خلال الفصول السّابقة المتضمّنة لأهم الأعمال الموسوعيّة في الحديث التي وقفنا عليها؛ أنّها اجتمعت على هدف عظيم يهمّ كلّ مسلم يروم الاطّلاع على سنّة نبيّه صلّى الله عليه وسلّم.

ذلك الهدف: هو جمع كلّ ما أُضيف إلى النّبي ﷺ، وتيسيره لكلّ مريد؛ مهما اختلفت ثقافته.

فمن خلال سبرها ظهرت لنا صورة واضحة لما يرنو إليه أهل العلم بالحديث من آمال في جمع السّنّة والإحاطة بها موسوعيّا يغني عمّا سواه؛ مع تيسير الاطّلاع عليها لكلّ راغب.

ولم يكن مجرّد الجمع فقط هو مأ موهم؛ بل بيان صحّة ما يُضاف إلى النّبي ﷺ من عدمه.

إلى جانب النّهج العلمي في ذلك الجمع – توثيقا وتصنيفا – ومن ثَمّ البيان والعرض بيُسر وسهولة.

وكذا اعتبار حاجة الباحث المسلم وهدفه من الوقوف على الحديث والاطّلاع عليه. وتتلخّص حاجته في الآتي:

١. الوقوف على متن الحديث بأيسر السبل.

٢. معرفة درجته بأقرب حكم.

٣. فهم معناه، وما يستفاد منه.

فتجلت النّظرة الموسوعيّة في أعمالهم من خلال النّظر إلى موضوع متن

الحديث، ومن خلال النّظر إلى لفظه، ومن خلال النّظر إلى راويه؛ أي سنده. مع العناية بموارد الموسوعة، وتنوّعها، وقوّة الوثوق بها.

ويمكننا حصر معالم النّظرة الموسوعيّة عند المحدّثين في الآتي:

- تحديد الهدف:

وهو الإحاطة الكاملة بكلّ ما رُوي عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، والسعي إلى جمعه في مكان واحد.

- التّقدمة العلميّة للموسوعة:

ببيان خطّة العمل ومنهجه؛ بيانا واضحا؛ يُسهّل على الّلاحق إتمام عمل السّابق.

- وضع قاعدة للانطلاق في العمل الموسوعي:

وظهر من خلال:

١. اختيار ابن الأثير لكتب تلقّتها الأمّة بالقبول.

٢. اختيار ابن كثير مسند أحمد مرتكز عمله.

٣. تقسيم السّيوطي مصادره بحسب القوة للحديث فيها.

- التّنظيم و التّرتيب: سواء بحسب الموضوع، أو بحسب السّند، أو بحسب اللفظ. لتيسيرها لكلّ مطالع.

- العناية بدرجة الحديث ومد ى الوثوق بمصادره.

- العناية بمتن الحديث: ببيان ألفاظه، وشرح غر يبه، وما يؤخذ منه من فوائد تحت التّبويب الواضح. والله أعلم

الخاتمة

أمكن تحديد النّظرة في الجمع الموسوعي للحديث النّبوي؛ من خلال موضوعه أو لفظه أو سنده؛ مع الأخذ في الاعتبار الإحاطة بكلّ ما رُوي عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، و بيان المقبول من المردود، وتيسيره لكلّ مسلم.

وأن العمل الموسوعي لا يطيقه فرد لوحده، ولا يمكن للأفراد متفرقين؛ بل لابد أن يكون العمل جماعيا؛ تتوحّد فيه الجهود، وتتفق فيه الأنظار، وتتقارب فيه الآراء؛ كلّ يدلي بدلوه في اختصاصه؛ على منهج واضح، وخطّة بيّنة، في هدي أئمّة الحديث رحمهم الله، يُكمل الّلاحق عمل السّابق، بإخلاص في النيّة لله تعالى، ونبذ جميع الأغراض الدنيويّة.

رأينا كيف جاء عمل ابن الأثير مقتصرا على أهمّ وأصحّ الأصول الحديثيّة، وأكثرها تداولا بين عامّة المسلمين، منتهجا النّظر في دلالات الحديث ومضامينه، وكيفيّة تيسيرها لكلّ مسلم، لكنّه ترك الكثير من دواوين الإسلام.

أما ابن كثير فاكتفى بإضافة أربعة مصادر من أكبر كتب الحديث إلى الكتب السّتة، وترك كتبا لا تقلّ عنها أهمّيّة، مستلهما الإحاطة بالسّنّة عن طريق رواتها ممن ذكر في الصّحابة رضوان الله عليهم، معتمدا الإسناد إليهم. بينما نظر السّيوطي إلى تمييز اللّفظ النّبوي؛ فجاءت نظرته في الجمع الموسوعي من جهة اللّفظ؛ مع ما يترتب على ذكره من بيان حكم الحديث؛ فقسّم مصادره بمجرّد العزو إليها نعرف درجة الحديث، لكنّ عمله كان في بداياته الأولى.

إنّ النّظرة الموسوعيّة تُضفي على الجمع الموسوعي للحديث النّبوي معاني تليق بقدره وشرفه، ومدى أثره في المسلم؛ إذ لابد من العناية بدرجة الحديث، وبيان غريبه ومعاني كلماته، وما يستفاد منه تحت التّبويب الواضح، والتّيسير في الاطّلاع عليه، بدقّة ووضوح تام. والله أعلم وأحكم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والمؤمنين وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

١. ابن الأثير؛ عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (٦٣٠هـ) الكامل في التاريخ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٣٤٨هـ.

٢. ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ)

• جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، سوريا، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

• تتمة جامع الأصول؛ تحقيق بشير محمد عيون، المكتبة التجارية (الباز)، مكة.

٣. ابن بشكوال؛ أبو القاسم خلف بن عبد الملك (٥٧٨هـ) الصلة، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٦م.

٤. البقاعي؛ برهان الدين إبراهيم بن عمر (٨٨٥هـ) النكت الوفية بما في شرح الألفية (من بداية قسم الضعيف إلى آخر المقلوب)؛ رسالة ماجستير في قسم علوم الحديث، بكلية الحديث الشريف؛ قدمها يحي بن عبد الله الأسدي، سنة ١٤١٤هـ.

٥. بكري؛ كامل كامل، وعبد الوهاب أبو النور – محققان – تقدمة تحقيق (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زادة – أحمد مصطفى ــ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م.

٦. جبور؛ عبد النور المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٧. ابن الجزري؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٨. ابن حجر؛ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ)

• إنباء الغمر بأبناء العمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

• الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب

الحديثة، مصر، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

٩. الحسيني؛ شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن (٧٦٥هـ) ذيل تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٠. الخطيب؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ) تاريخ بغداد (مدينة لسلام) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١١. ابن خلكان؛ شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (٦٨١هـ) وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.

١٢. الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٣. الراغب؛ أبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (٥٠٢هـ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد الكيلاني، البابي الحلبي، مصر١٣٨١هـ – ١٩٦١م.

١٤. الزاوي، طاهر أحمد، ومحمود محمد الطناحي – محققان – مقدمة تحقيق النهاية في غريب الحديث لابن الأثير – المبارك ـــ، المكتبة الإسلامية (رياض الصلح) بيروت ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

١٥. أبو زيد؛ بكر بن عبد الله، فقه النوازل، قضايا فقهية معاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هــ- ١٩٩٦م.

١٦. السبكي؛ تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي (٧٧١هـ) طبقات الشافعية

الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

١٧. السخاوي؛ محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٣هـ.

١٨. السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)

- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، تحقيق د. أنيس أحمد طاهر، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- التحدث بنعمة الله، تحقيق اليزابث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة، مصر ١٩٧٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- جمع الجوامع،
  ١. مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة ١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.
  ٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، نسخة خطية مصورة طباعيا ١٩٧٨م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م
- طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م

١٩. الشافعي؛ الإمام محمد بن إدريس رحمه الله (٢٠٤هـ) الرسالة، تحقيق أحمد شاكر – القاهرة ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م.

٢٠. شاكر؛ محمود محمد

- أباطيل وأسمار، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

• المتنبي، دار المدني، جدة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢١. الشوكاني؛ محمد بن علي (١٢٥٠هـ) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت .

٢٢. ابن الصلاح؛ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ) طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق محي الدين علي نجيب، دار البشائر، بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٣. عبد العال؛ د. إسماعيل سالم، ابن كثير ومنهجه في التفسير، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٤. عبد القادر؛ د. عبد القادر أحمد، منهج تصنيف موسوعة حديثية، مكتبة كلية الحديث الشريف رقم ١٠٠؛ رسالة ماجستير ١٤٠٣هـ.

٢٥. ابن عبد الهادي؛ يوسف بن الحسن الدمشقي الصالحي (٩٠٩هـ) الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٦. ابن العماد؛ أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت

٢٧. العيدروس؛ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله (١٠٣٨هـ) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تحقيق د. أحمد حالو وآخرين، دار صادر، بيروت ٢٠٠١م.

٢٨. الغزي؛ نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد العامري القرشي (١٠٦١هـ) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٢٩. ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٣٠. الفاسي؛ تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد الحسني المكي (٨٣٢هـ) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٩هـ.

٣١. ابن فهد؛ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد بن فهد الهاشمي (٨٧١هـ) لحظ

الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٢. ابن قاضي شهبة؛ تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد الدمشقي (٨٥١هـ) طبقات الشافعية، تحقيق د. عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٣٣. القفطي؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٢٤هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٤. الكتاني؛ عبد الحي بن عبد الكبير. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عناية د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

٣٥. الكتاني، محمد بن جعفر. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.

٣٦. ابن كثير؛ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (٧٧٤هـ)

- البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٦٦م.
- جامع المسانيد والسُّنن الهادي إلى أقوم سَنَن:

١. تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢. تحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، النهضة الحديثة، مكة المكرمة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٧. ابن منظور؛ جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (٧١١هـ) لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ١٤٠١هـ – ١٩٨٩م.

٣٨. الناصر؛ د.زهير بن ناصر، القول المفيد في الذب عن جامع المسانيد، دار الخضيري، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ.

٣٩. النبهاني؛ يوسف، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة

٤٠. ابن نقطة؛ أبوبكر محمد بن عبد الغني (٦٢٩هـ) تكملة الإكمال، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٤١. الهندي؛ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (٩٧٥هـ) كنز العمال في سنن الأقوال والإفعال، مكتبة التراث الإسلامي، حلب ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٤٢. وهبة؛ مجدي، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٤٣. ياقوت؛ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (٦٢٦هـ) معجم الأدباء، (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.

٤٤. مجموعة من المؤلفين:

- دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية (١٣٩٦هـ – ١٤٢٠هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ.
- المعجم الوسيط، بعناية د. إبراهيم أنيس وآخرين، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا، صورة عن طبعة سنة ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م.
- الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، القاهرة ١٩٦٥م.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

فهرست الموضوعات